

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار

الأجنبي في العراق للمدة 2017-2021*

الباحثة : هبة عباس فاضل
جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

muntader.assd@uobasrah.edu.iq

Hibaabbasfathel197@gmail.com

المستخلص:

أصبحت أهمية البيئة الاستثمارية من القضايا الاقتصادية الاستراتيجية الهامة للاستثمار والتنمية الاقتصادية الشاملة والتنمية. لذلك ، تولى الدول النامية اهتماماً خاصاً لتحسين بيئتها الاستثمارية من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل ، بما في ذلك التغييرات في قوانين الاستثمار والحوافز والتسهيلات والضمانات التي تقدمها ، فضلاً عن تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص وتوفير البنية التحتية المناسبة لقطاع الأعمال. ومن هذا المنطلق اشتمت المنافسة بين البلدان للحصول على أفضل ترتيب في المؤشرات العالمية التي تبرز دور مناخ الاستثمار. أما العراق فيحتل مرتبة متدنية في المؤشرات الدولية لأنه يقع في دول لا تتمتع بحرية اقتصادية، ودرجة منخفضة في مؤشر مدركات الفساد ، ومتوسطة في التنمية البشرية ، ومتأخرة في العولمة ، فضلاً عن تخبط الحكومة العراقية والمجلس الوطني للاستثمار في خلق بيئة استثمارية مناسبة تحمل عناصر البيئة الناجحة. هدف البحث الى معرفة تأثير مؤشرات البيئة الاستثمارية على جذب و تشجيع الاستثمار. استخدم في البحث اسلوب الأستبيان لتعذر الحصول على البيانات المتعلقة بالبحث كافة ، وأهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث، هي الاستثمار الأجنبي له دوراً كبيراً في تنمية القدرة التنافسية للبلد سواء بين القطاعات الداخلية ام مع البلدان الأخرى ، كذلك توصل البحث الى ان البيئة الاستثمارية العراقية هي بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي إلا انها تفقر الى العديد من المقومات التي تجذب الاستثمار.

الكلمات المفتاحية :- مفهوم البيئة الاستثمارية ، أبعادها، مؤشراتها ، مفهوم الاستثمار الأجنبي ، أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

* بحث مستل من رسالة الماجستير (تقييم كفاءة البيئة الاستثمارية في استقرار وجذب الاستثمار الأجنبي للمدة 2017-2021).

Analysis of investment environment and their role in attracting foreign investment period 2017-2021

Hiba Abbas Fathel Dr. Muntader Fathel Saad
University of basra / college of administration and economy
banking and financial sciences

Abstract

The importance of the investment environment has become one of the important strategic economic issues for investment and overall economic development and development. Therefore, developing countries pay special attention to improving their investment environment through a variety of means, including changes in investment laws, incentives, facilities and guarantees they provide, as well as facilitating procedures for obtaining licenses and providing appropriate infrastructure for the business sector. From this standpoint, competition intensified between countries to obtain the best ranking in global indicators that highlight the role of the investment climate. As for Iraq, it occupies a low rank in international indicators because it is located in countries that do not enjoy economic freedom, and a low degree in the Corruption Perceptions Index, medium in human development, and lagging in globalization, in addition to the confusion of the Iraqi government and the National Investment Council in creating an appropriate investment environment that bears the elements of a successful environment. The aim of the research is to know the impact of the investment environment indicators on attracting and encouraging investment, the research used the questionnaire method because it was not possible to obtain all the data related to the research, and the most important conclusions reached by the research is that foreign investment has a major role in developing the competitiveness of the country, whether between internal sectors or With other countries, the research also found that the Iraqi investment environment is an attractive environment for foreign investment, but it lacks many of the ingredients that attract investment.

Keyword: The concept of the investment , Environment , Its dimensions , Its indications , The concept of foreign investment , objectives of foreign direct investment

المقدمة

تعد البيئة الاستثمارية في اي مجتمع هي الدعامة الأساسية لتطور المجتمع والارتقاء به ، لأنها تعمل على التقليل من حدة الفجوات بين مختلف الأنظمة السياسية، والاقتصادية للدولة وصولاً الى سلك المسار الصحيح الذي تتبعه البلدان المتقدمة، ولكي يتم إنجاز هذا الهدف لابد من القيام بالتحسينات المتعلقة بالقطاعات الأساسية ، ويتم ذلك من خلال توفر إدارة سليمة للاقتصاد وبنية أساسية وتحتية مناسبة، فضلاً عن توفر حد ادنى من رأس المال البشري، وكذلك العمل على تطوير القطاع المالي. إن العمل على تحسين البيئة الاستثمارية يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المعني، يعمل الاستثمار على عملية التكوين الرأسمالي ولا ينحصر عمله على السلع المادية فحسب، إنما يمتد أيضاً الى رأس المال البشري، وتشتمل بيئة الاستثمار على مجموعة من الأبعاد والمؤشرات التي توضح مجتمعة ما إذا كان هناك حافز وجاذبية للاستثمار ، وتتفاعل هذه العناصر خلال فترة أو مرحلة معينة لخلق بيئة استثمارية مشجعة والعكس صحيح، أوضح البحث في مبحثه الأول الإطار النظري للبيئة الاستثمارية متضمناً مفهوماً وأبعادها و مؤشراتها ، أما في المبحث الثاني فقد تم توضيح الإطار النظري للاستثمار الأجنبي متضمناً مفهومه وأهدافه، فضلاً عن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وأهميته، و ايجابياته، والمحددات الخاصة به ، اصف الى تم توضيح الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر، وغير المباشر، أما في الجانب التطبيقي فقد تم توضيح معامل الثبات للمتغيرات الرئيسة في الدراسة ومؤشراتها ،وتوضيح درجة تأثير مؤشرات البيئة الاستثمارية على عملية جذب الاستثمار الأجنبي.

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

يعاني الاستثمار في العراق من العديد من المحددات التي تقف أمام توفر بيئة استثمارية ملائمة لإقامة الاستثمارات تتمثل هذه المحددات في الوضع الأمني،

والسياسي بشكل عام، والاقتصادي بشكل خاص، فضلاً عن وجود بعض القوانين، والتشريعات التي تقف عائق أمام جذب الاستثمارات. كذلك إن عدم تناسق بين الجهات المعنية بالاستثمار، وعدم الاهتمام بالقطاع الخاص، وعدم توفر بنى تحتية ملائمة هذه الاسباب فضلاً عن موقع العراق المتأخر في المؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية وضعف المنافسة بينه وبين الدول الأخرى وضعف بيئته الاستثمارية أدى إلى ... قيام الباحثة بصياغة السؤال التالي

(ما هو تأثير البيئة الاستثمارية ومؤشراتها في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي)

ثانياً : أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول أحد أهم المتغيرات التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي وهو الاستثمار ، وأهمية خلق بيئة استثمارية تدعم قدرات قطاع الأعمال، الأمر الذي يتطلب بيئة مناسبة للاستثمار والجهود من أجل تحسين القدرة التنافسية لقطاع الأعمال

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ..

- 1- التعرف على الإطار النظري للبيئة الاستثمارية والمؤشرات الرئيسية المتعلقة بها فضلاً عن الجانب النظري للاستثمار الأجنبي
- 2- معرفة تأثير مؤشرات البيئة الاستثمارية على جذب وتشجيع الاستثمار

رابعاً: فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها بيان درجة تأثير البيئة الاستثمارية في عملية تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي وجود علاقة تأثير بين مؤشرات البيئة الاستثمارية وعملية جذب الاستثمار الأجنبي

خامساً: حدود الدراسة

تتركز هذه الدراسة في العراق

الحدود الزمانية: 2017-2021

سادساً: أسلوب الدراسة

أستخدم الباحث في الجانب التطبيقي إحدى طرق جمع المعلومات عن طريق الاستبانة من خلال توزيع مجموعة من الأسئلة التي تخص مؤشرات البحث على عينة من الموظفين في هيئة الاستثمار والمستثمرين.

المبحث الأول

الإطار النظري للبيئة الاستثمارية

أولاً: - مفهوم البيئة الاستثمارية

تمثل البيئة الاستثمارية إحدى مقتضيات الاستثمار، والتي تسمح للمستثمرين باستثمار أموالهم من خلال اختيار الفرص الاستثمارية المناسبة، ويتم ذلك بعد إجراء التحليل الاقتصادي والمالي الذي يقوم به المتخصصون في هذا المجال، وهناك تأثيرات على البيئة الاستثمارية من قبل الدول المجاورة بما فيها من بيئة جاذبة للاستثمار، أو طاردة له، وبشكل خاص إذا كان هناك علاقات تجارية، واقتصادية بين البلدين فيكون التأثير بدرجة كبيرة معتمداً في ذلك على الاستقرار في الأوضاع السياسية، والاقتصادية. إلا أن الاتجاه من قبل الدول المستثمرة يذهب إلى البلد الأكثر استقراراً في بيئته الاستثمارية، وأكثر جاذبية للأعمال (محمد، 2008: 27).

وعرفت بأنها مجموعة الأنظمة، والاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات السياسية، والاقتصادية في محاولة منها لإقناع المستثمر في القيام باستثماراته في بلد دون آخر. (الطالقاني، 2011: 5).

وعرفت بأنها (مجموع الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، الوضع السياسي للدول، وما يتسم به من استقرار في تنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من كفاءة، وفاعلية نظامها القانوني، ومدى وضوحه، وثباته، وما ينطوي عليه من أعباء، وحقوق، وسياسات الدولة الاقتصادية، وإجراءاتها، وطبيعة السوق، وآلياته، وإمكاناته من بنى تحتية، وعناصر الإنتاج اذن مجمل الظروف مؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوظيفه) (التميمي، 2015: 4).

وتعرف على أنها من أبرز البنود التي تعتمد عليها العملية الاستثمارية، وعملية اتخاذ القرار الاستثماري، وأهم السياسات المستخدمة لترويج الاستثمار كما إن

الاستثمار محكوم بحجم العائد المتوقع والمخاطرة بغض النظر عن نوع الاستثمار، وحجمه. (رشيد ، 2017 : 11).

كذلك ترى الباحثة إن البيئة الاستثمارية العراقية تفتقر الى العديد من العوامل التي تعمل على طرد الاستثمار ، نظراً لعدم توفر الظروف الملائمة للاستثمار فهي تعاني من عدم استقرار سياسي، واقتصادي، وأمني، فضلاً عن ضعف من الناحية القانونية مع عدم توفر بنية تحتية ملائمة لإقامة المشاريع الاستثمارية .

ثانياً: أبعاد البيئة الاستثمارية

تعد البيئة الاستثمارية بمثابة المعيار الذي يعكس أهمية البيئة ، والمناخ الاستثماري بشكل مفصل لذلك لا بد من التعرف على أهم ابعاد البيئة الاستثمارية، للحصول على المزيد من المعرفة حول ماهية البيئة الاستثمارية، ومن هذه الأبعاد التالي:

1- البعد السياسي :

يعد البعد السياسي من أهم عناصر جذب، وطرده الاستثمارات، اذ يعمل الاستقرار في النظام السياسي لاي بلد على جذب الاستثمارات، وعنصر مهم لتطوير النشاط الاستثماري، أما عدم الاستقرار في النظام السياسي يؤدي الى تغيير وجهة المستثمرين الى دول اخرى تتمتع بالاستقرار السياسي. أن البلد الذي يتمتع بالاستقرار يفوز بثقة المستثمرين حاضراً، ومستقبلاً (بتال ،2018 : 2). كذلك كان للالتزامات السياسية دوراً كبيراً في عدم نجاح التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى عدم توجه المستثمرين لإقامة الاستثمارات في العراق بشكل خاص، والباقي من الدول النامية بصورة عامة ، أذ أن هناك حقيقة يتفق على صحتها الكثيرون، إن كثرة التغيرات والتقلبات في الاقتصاد العراقي الذي كان سببه عدم الاستقرار السياسي أدى إلى عدم

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

نجاح الخطط التنموية الاقتصادية، كذلك بسبب القرارات الاقتصادية غير المدروسة، والتي لا تعتمد على مرتكز اقتصادي صحيح (عزيز، 2013: 85). كذلك إن التغييرات التي حدثت بعد عام 2003 أدت الى جعل الوضع التنموي في الاقتصاد العراقي سيء جداً، هذا ليس معناه إن القرارات قبل العام كانت مؤمنة جداً، إلا إنها كانت كافية للحد من المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار آنذاك، ولكن وبسبب الأحداث، والتقلبات التي حدثت، وتفشي ظاهرة الفساد المالي، والاداري وعدم الاستقرار السياسي بدون وضع أي خطة تنموية مستقبلية تساعد على تطوير البيئة الاستثمارية وتطوير الاستثمارات (الموسوي و بخيت، 2017: 489)، كذلك يمكن القول: أن درجة الوعي السياسي من الممكن أن تختلف من شخص إلى آخر، او من دولة الى اخرى، وذلك يعود الى الاختلاف في الثقافة، وطريقة ادارة النظام السياسي، إذ إن عملية الاستقرار السياسي تعتمد في الأساس على التعاون بين مختلف إدارات الدولة، وقطاعاتها الوظيفية، كذلك يمكن القول: أن العراق خاصة، والدول العربية بشكل عام لم تستطع أن تقوم على بناء أسس تساعد على استقرارها السياسي مما أدى إلى حصول العديد من الأزمات التي تواجه العملية السياسية، وأن هذه الأزمات أدت إلى خسارة العديد من الفرص الاستثمارية بالتالي أدت إلى انتشار البطالة، والتميز الطبقي داخل المجتمع الواحد (محمود، 2021: 5).

وترى الباحثة إن الاستقرار السياسي له دوراً كبيراً في عملية جذب الاستثمارات، إذ إن استقرار الوضع الأمني، وتقليل النزاعات، وعدم حصول أزمات سياسية تؤدي إلى زعزعة النظام السياسي في البلد. إن وجود استقرار سياسي في أي بلد يساعد على تنمية الاستثمارات وارتفاع حركة رؤوس الأموال داخل، وخارج البلد، فضلاً عن رفع قيمة العملة المحلية للبلد المستثمر فيه .

2- البعد الاقتصادي:

يرتبط البعد الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالوضع الاقتصادي السائد في البلد إذ يعتمد على ما يمتلكه البلد من منظومات أساسية تساعد على تشجيع الاقتصاد والمتمثلة بالبنى التحتية، والطرق، والجسور، والمواصلات، والاتصالات، وغيرها، من العوامل المساعدة على ازدهار الاستثمار فضلاً عن البيئة الاستثمارية تتأثر بشكل كبير بالمؤشرات الكلية للاقتصاد، والمتمثلة في (معدل التضخم، التقلبات في سعر الصرف، معدل التطور في الجهاز المصرفي، حجم السوق وآلياته وإمكاناته، نسبة العجز والفائض في ميزان المدفوعات) وغيرها من المؤشرات، إذ يعد لهذا البعد علاقة وثيقة مع الاستثمار، والتأثير عليه سواء سلباً أم إيجاباً (بنال، 2018: 2)، أيضاً يعتمد البعد الاقتصادي في عمله على السياسات الاقتصادية إذ يعتمد على نوع السياسة ما إذا كانت واضحة وتتمتع بالمرونة وتكون أهدافها متلائمة، ومتكافئة في عملها، وتكون مرنة مع التغيرات، والتحويلات في الاقتصاد. إذ تؤدي هذه العوامل إلى جذب الاستثمار والعكس بالعكس (الموالي، 2020: 37). كذلك أن العمل على توفير بعد اقتصادي محلي مستقر نسبياً من خلال العمل على التقليل من الاضطرابات الداخلية والخارجية كلها تساعد على توفير بيئة استثمارية مستقرة ويتم ذلك من خلال التخلص من ظاهرة التضخم، والعمل على جعل أسعار الصرف مستقرة، فضلاً عن مشاكل العجز التجاري، فضلاً عن ذلك إن من أهم الأمور التي يسعى إليها البلد المضيف للاستثمار هي توضيح دور القطاع الخاص، ودرجة انفتاحه على الاقتصاديات الأخرى متضمنة في ذلك النظم الإقليمية، ومدى التزامه بالعقود الثنائية، والدولية (الحيالي، 2018: 19)

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

وترى الباحثة إن استقرار الاقتصاد، والبعد الاقتصادي له دور كبير في الاستثمارات، وذلك لأنه يعتمد على سياسات الاقتصاد الكلي المتمثلة بمعدل التضخم، وسعر الصرف، وغيرها من العوامل كذلك إن توفر الموارد المالية، والاقتصادية غير المستغلة مع الايدي العاملة، والخبرات ذات الكفاءة العالية، والعمل على تقليل الحوافز الضريبية، وخفض نسبة الضرائب الكمركية للمساعدة على عملية تصدير المنتجات المنتجة هذه الأسباب جميعها تعمل على جذب الاستثمارات إلى البلد المعني، وتساعد في جعل الاقتصاد منفتحاً على الاقتصاد العالمي .

3- البعد القانوني :

أن قيام المستثمر بدراسته حول البيئة الاستثمارية، او المناخ الاستثماري يؤدي الى تعرفه على القوانين، والتشريعات المنظمة للاستثمار لذلك عند دراسة المستثمر أبعاد البيئة الاستثمارية العراقية متضمنة في ذلك البعد القانوني يرى إنها تعاني من قلة القوانين المنصفة للمستثمر الاجنبي، فضلاً عن ضعف، وتعطيل القوانين الاخرى المتمثلة في قانون المنافسة، وقانون حماية المستهلك، وقانون التعريف الكمركية، وقانون حماية الصادرات قانون العلامات التجارية قانون تسجيل الشركات فضلاً عن قانون حماية الملكية الفكرية (خلف، 2013: 55) والتالي توضيح لكل قانون من القوانين التي تم ذكرها
أ-قانون المنافسة :

وفق المادة رقم 2 لقانون (14) لسنة (2010) يهدف هذا القانون إلى تنظيم المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة بالمجتمع التي يقوم بها المستثمرون او المنتجون او المسوقون او غيرهم في جميع النشاطات الاقتصادية .

ب-قانون حماية المستهلك :

وفقاً للمادة رقم (3) لقانون سنة (2017) للمستهلك الحق في الحصول على سلع، او خدمات تحقق الغرض منها دون الحاق اي ضرر بمصالحه او صحته عند استخدامات الاستعمال العادي او المتوقع لهذه السلع والخ.
ج-قانون التعريف الكمركية :

استناداً للمادة رقم (1) لقانون (22) لسنة 2010 ينص على أن تستوفى رسوم الوارد الكمركي على البضائع المستوردة وفق النسب المنصوص عليها في جداول تعريف الرسوم الكمركية، والروزنامة الزراعية الملحقة بهذا القانون
د-قانون حماية الصادرات :

ينص قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 المادة رقم (5) على التالي
أ-شراء او استئجار الأموال منقولة كانت ام عقاراً لأجل بيعها، او إيجارها
ب-توريد البضائع، والخدمات

ت-استيراد البضائع او تصديرها واعمال مكاتب الاستيراد والتصدير

ث-الصناعة، وعمليات استخراج المواد الاولية .

ج-النشر، والطباعة، والأعلان، والتصوير.

و-قانون تسجيل الشركات :

تنص المادة رقم (1) من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) على تنظيم، وتوثيق الشركات، وتطوير نشاطها وفق مقتضيات خطط التنمية، ومستلزمات مرحلة البناء الاشتراكي.

ز-قانون حماية الملكية الفكرية :

قانون حماية المؤلف رقم (3) لسنة 1971 وفق المادة رقم (7) للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفة، وفي تعيين طريقة هذا النشر، وله أيضاً الحق في

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021
الانتفاع من مصنفه بأي طريقة مشروعة يختارها، ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق
دون إذن سابق منه ، او من يؤول اليه هذا الحق تم تعديل هذه المادة بموجب أمر
سلطة الائتلاف رقم (83) لسنة 2004

فضلاً عما تم ذكره في القوانين السابقة فإن توفر بيئة قانونية مناسبة للوضع
الاقتصادي العام وتساعد على نمو الاستثمار بشكل خاص فإنها تضع أسس للقوانين،
والتشريعات مما تساعد على تحقيق أهداف التنمية المنشودة، ولكي تعمل البيئة
القانونية على جذب الاستثمار، لا بد أن تتصف بالمرونة، والتطور، والشفافية، فضلاً
عن وجود حاجة ملحة لقيام الدول النامية بتسريع القوانين لكي تساعد على جذب
الاستثمار (حسن، 2021: 3)

و ترى الباحثة إن توفير حماية قانونية للمستثمرين من خلال نص القوانين،
والعمل على تطبيقها تساعد بشكل كبير على جذب الاستثمار، وذلك بسبب ضمان
المستثمرين لحقوقهم في البلد المستثمر فيه على العكس في حال عدم توفر هذه
القوانين او توفرها دون الأخذ بها هذا يمثل أحد عوامل طرد المستثمرين من البلد،
فضلاً عن أن المستثمرين يودون الاستثمار في بيئة استثمارية توفر حماية قانونية
ملائمة لحماية الأرباح المتحققة بمعنى أن الحوافز، والميزات التي تقدم للمستثمرين،
والمتمثلة بتخفيض التعريف الكمركية والإعفاءات الضريبية مما تؤدي إلى توافد
المستثمرين .

4- البعد الإداري والتنظيمي :

يقصد بالبعد الإداري أنه مجموعة من التدابير، والأعمال الادارية الواجب عملها
لتنفيذ المشروع الاستثماري فإن التدابير التي تتسم بالوضوح، والمرونة، والسهولة في
إداء الأعمال تساعد بشكل كبير على جذب المستثمرين من خلال مساعدتهم في

تسهيل حصولهم على التراخيص وإجازات للمشاريع المفترض القيام بها من قبل الوزارات المتخصصة والمتمثلة في وزارة الصناعة، والكهرباء، وغيرها أما التدابير التي تصف بالتعقيد، والصعوبة في إنجازها والتي تتطلب الكثير من الوقت، والجهد تمثل عامل طرد للمستثمرين (خلف ، 2017 : 193). فضلاً عن ان الحكومة تلعب دوراً رئيساً في عملية خلق، وتحفيز البيئة الاستثمارية من خلال إعطاء الحرية للمستثمرين بممارسة الأعمال، فضلاً عن إعطاء الحق لهم باتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة دون جهد، او ضغط كذلك السماح لأصحاب المشاريع الخاصة بإقامة مشاريعهم، ومساعدتهم في حل المشكلات، والمخاطر التي من الممكن أن تحصل لهم، هذا وأن البيروقراطية لها دور كبير في تأخير العملية الاستثمارية، وذلك يعود إلى الإجراءات الروتينية، وعدم إنجاز المعاملات في الوقت المناسب، او يعود إلى عدم توفر مجاميع مختصة في إدارة الاستثمار (بتال، 2018، 3) ، فضلاً عن إن التغييرات التي حدثت بعد عام 2003 وما أدت اليه من فساد إداري، ومالي، وتنظيمي بسبب غياب الأخلاق، وعدم الاعتراف بالقيم مما أدى إلى عدم الاعتراف بالمسؤوليات، والقوانين، والنزاهة، والشفافية بالتالي أدت إلى ضعف الهيكل التنظيمي وانتشار البطالة، وحصول التضخم. فضلاً عن إن الإجراءات اللازمة للحصول على الاستثمارات تأخذ فترات طويلة، ومعقدة إذ يصنف العراق من أكثر الدول تعقيداً في منح إجازات الاستثمار (فرحان، 2021 : 282).

وترى الباحثة إن تنظيم الإجراءات الإدارية ووضع منظومة تسهل عملية إداء الأعمال وتسهيل إجراءات الحصول على إجازات للمشاريع الاستثمارية ومنح المستثمرين الحرية في إداء أعمالهم فضلاً عن تقليل البيروقراطية، والتخفيض من العقوبات، وتوفير كوادر متخصصة كلها أسباب تساعد على جذب المستثمرين، وتمنحهم الثقة في اختيارهم للبلد المعني، فضلاً عن إن وجود مستثمرين سيساهم

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

بشكل كبير في التخفيف من ظاهرة البطالة، فضلاً عن العمل على سن القوانين،
والعقوبات للتقليل من ظاهرة الفساد الإداري، ومحاولة جعل العراق أكثر مرونة في
منح الإجازات للمستثمرين .

ثالثاً: مؤشرات البيئة الاستثمارية

تقوم العديد من المؤسسات، والمنظمات الدولية بتزويد المستثمرين وصانعي القرار
بمعلومات تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري ، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات
التي يمكن أن تساعد في معرفة وضع كل دولة على حدة، وتحديد أهم الثغرات التي
تعاني منها هذه الدول التي تقف عائق أمام جذب الاستثمارات ومن أهم هذه
المؤشرات الآتي: (التميمي، 53، 2015)

1- مؤشر إداء الأعمال

يقوم عمل هذا المؤشر على سهولة ممارسة العمل التجاري إذ تعمل
القوانين على محاولة التقليل من المعاملة السيئة للعاملين من قبل إدارة
العمل، وذلك لتقديم الأمان لعدم انهيار المشتريات العامة، فضلاً عن تقديم
الحماية لأصحاب الأسهم القليلة، وعلى الرغم من ذلك تتعرض القوانين
التنظيمية إلى الكثير من الأخطاء خاصة عندما تسيطر الحكومة على النشاط
التجاري لذلك تعمل الحكومة على تطبيق القوانين التي تقف عائق أمام
أصحاب الأعمال سواء كان ذلك مقصداً ام بدون معرفة، لذلك فأن هذه
القوانين تحد من قدرة أصحاب الأعمال على ممارسة أعمالهم لذلك يلجؤون
إلى استخدام الأنشطة غير الرسمية التي تكون بعيدة عن أعين المنظمين و
جباة الضرائب، فضلاً عن أن هذا المؤشر يعمل في 12 مجالاً مختلفاً
ويطبق من قبل 190 دولة، ومن هذه المجالات (تأسيس الأعمال، الحصول
على رخصة بناء، الحصول على توصيل كهرباء، نقل الملكية، الحصول
على الائتمان، حماية المستثمرين الاقلية، دفع الضرائب، الانخراط في
التجارة الدولية، إنفاذ العقود وحل الإعسار، ممارسة أنشطة الأعمال، يقوم

أيضاً بجمع ونشر البيانات المتعلقة بالتوظيف وكذلك التعاقد مع الحكومة (وعلى الرغم من وجود القوانين واللوائح الخاصة بممارسة الأعمال إلا أنها لا تتمكن من مسك الفساد والرشوة بصورة مباشرة، إذ تعمل القوانين التنظيمية غير الفعالة إلى العمل من أجل الدخول مما يسمح المجال للفساد بسبب تكرار الروتين، فضلاً عن تكاتف المسؤولين في القطاع الخاص مع الوكالات التنظيمية ، إذ أصبح متوسط الاقتصاديات ال 20 التي سجلت أعلى درجات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية 8 من أجل إجراءات بدء العمل و15 للحصول على تصريح بناء، وهذا يكون عكس ما جاء في 20 من الاقتصاديات المتقدمة إذ أكمل الإجراءات ب اربع و11 خطوة على التوالي فضلاً عن ذلك فإن الاقتصاد الذي يعتمد على الوسائل الإلكترونية في الحصول على التراخيص ودفع الضرائب ينخفض فيه معدل الرشوة ، هذا وقد حققت عشر اقتصادات الأفضلية في ممارسة الأعمال بأتباعهم اللوائح التنظيمية، ومن هذه الاقتصادات (المملكة العربية السعودية ،الاردن ، توغو ،البحرين ، طاجيكستان ،الباكستان ، الكويت ،الصين ، الهند ، ونيجيريا) نفذت هذه الدول حوالي 15 إصلاحاً في عام 2018-2019 وهي تمثل خمس الإصلاحات في جميع أنحاء العالم، إذ قامت بالتركيز على بدء الأعمال التجارية وتراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود ،كذلك تشهد دول الخليج إصلاحاً تنظيمياً يرتفع بالتدريج. إن الهدف من هذه التغييرات هو الحصول على تنويع اقتصادي إذ كانت الاقتصادات في الدول المجاورة هي مصدر للإلهام لبقية الاقتصادات مثل المملكة العربية السعودية (group world bang 2020,2-5-7-9) ،

2- مؤشر الحرية الاقتصادية

يقيس هذا المؤشر درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد وما مدى تأثير هذا التدخل على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع لقد تأثر هذا المؤشر كثيراً في الفترة

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

من 2019 حتى الآن بسبب التغيرات التي طرأت على النشاط الاقتصادي بسبب جائحة كورونا مما أدى إلى إتلاف في النظم الاقتصادية العالمية إذ أصبحت أغلب الاقتصاديات المدرجة في التصنيف تعاني من آثار هذا الاختلال من خلال تأثيرها على الحرية الاقتصادية للبلدان، مما أثر أيضاً على حرية الأشخاص لأنها أدت إلى التقليل من رفاهيته، فضلاً عن ارتفاع التكاليف عليه، فضلاً عن ارتفاع عدد الوفيات، إذ أدت في النهاية إلى كارثة حلت على جميع الاقتصاديات ، كذلك لقد بين دليل عام 2022 الذي يقيس الحرية الاقتصادية ل184 دولة إذ بين إن من تاريخ 1 يوليو 2020 إلى 30 يونيو 2021 إن الاقتصاد لا يزال يتمتع بحرية اقتصادية تصل في المتوسط إلى 60% بعد ان كانت 61.6 في العام السابق، هذا وإن مستوى المعيشة يمكن قياسه من خلال دخل الفرد الذي يتصف بكونه أعلى في الدول التي صنفت اقتصاداتها على إنها مجانية مقارنة مع الدول التي تتمثل بالكبت في اقتصاداتها فهي تتمثل بفارق 7 مرات أكثر من اقتصاديات الدول المكبوتة، إضافة الى ذلك فقد أشار دليل عام 2022 ،إلى إن الحرية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً برفاهية المجتمع المتمثلة في توفر الصحية والتعليم والبيئة والابتكار والتقدم الاقتصادي وغيرها. (heritage foundation,2022,1,2)

تلعب الحرية الاقتصادية دوراً كبيراً في الازدهار، إذ إن هذا المؤشر يقيس النشاط الحكومي ل12 عنصر يكون لها تأثير على التنمية الاقتصادية، وازدهار الاقتصاد، إذ يغلب على الاقتصاديات التي تتمتع بدرجة حرية عالية في أي مجال اقتصادي، إلى تشجيع النمو، والذي يؤدي إلى تحقيق المزيد من الفرص الاستثمارية التي تحث الأشخاص على الاستغلال من أجل رفع مستوى رفاهيتهم، وللتقليل من ظاهرة الفقر، فضلاً عن إن بعض سمات الحرية الاقتصادية تميل إلى معرفة مدى استجابة اقتصاد الدولة المعنية إلى اقتصاديات الدول الاخرى المتمثلة بالانفتاح الاقتصادي، او معرفة أساليب وطرق التجارة، والاستثمار، إذ إن التركيز في الغالب يكون على السياسات الداخلية للدولة، إذ من خلالها يتم قياس حرية الفرد، وكيفية

استخدام موارده المالية، وعمله دون أي تدخلات من قبل الحكومة ، فضلاً عن إن الحرية الاقتصادية دور في تدعيم الرفاهية الشخصية، والوطنية، إذ إن أحدهما يكمل الآخر فضلاً عن إن الحرية الاقتصادية المكبوتة في أي مجال من المجالات مثلاً عدم احترام حقوق الملكية يجعل من الصعب تحقيق حرية اقتصادية في مجالات اخرى (heritage foundation ,2022,14).

3- مؤشر مدركات الفساد :

يوضح هذا المؤشر صورة معتمدة لحالة الفساد في جميع أنحاء العالم، إذ أن أغلب البلدان لم تحقق أي تقدم ملحوظ في معالجة الفساد فأن أكثر من ثلثي العالم حققت أقل من 50 نقطة في معالجة الفساد كما أن تحليل هذا المؤشر يظهر أن الفساد لا يضعف الاستجابة الصحية فقط، إنما يعمل أيضاً على مواصلة الأزمة الديمقراطية بعد القيام بالعديد من الدراسات التي أثبتت إن عام 2020 كان من أسوأ الأعوام وذلك بسبب تفشي فايروس كورونا الذي كان له تأثير عظيم في مجالات الصحة، والاقتصاد في جميع أنحاء العالم، إذ قدر عدد المصابين ب 90 مليون شخص، غير إن 2 مليون شخص قد فقدوا حياتهم كذلك أثبت هذا الفايروس إنه ليس مجرد أزمة صحية، واقتصادية وإنما هو أيضاً أزمة فساد إذ فقد العديد من الأشخاص أرواحهم بسبب تفشي ظاهرة الفساد، والرشوة، والمحسوبية، فضلاً عن المبالغة في ارتفاع الأسعار ، فضلاً عن ذلك فقد بين هذا المؤشر أن ظاهرة الفساد تكون عرضة للانتشار بشكل أكبر في الاقتصاديات الضعيفة غير القادرة على مواجهة الأزمات يندرج تحت هذا المؤشر ما يقارب 180 دولة وإقليم، وبحسب مستويات الفساد فيها إذا تم تصنيفها من قبل الخبراء، ورجال الأعمال إذ تم وضع مقياس يقيس درجة الفساد من 0-100 إذ إن الصفر يعني درجة عالية من الفساد في حين إن 100 تمثل اقتصاد خالي من الفساد (في السنوات السابقة حصل أكثر من ثلثي البلدان على أقل من 50 في مؤشر أسعار المستهلكين لهذا العام بمتوسط 43 درجة فقط، تظهر البيانات إنه على الرغم من التقدم لاتزال تفشل بعض البلدان في معالجة الفساد بشكل

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

فعال ، فضلاً عن الحصول على درجات ضعيفة. ظل مايقرب من نصف البلدان راكدة في مؤشر أسعار المستهلكين لما يقرب عقد من الزمان. فشلت هذه البلدان في إحداث تغيير ملموس في تحسين درجاتها، ومكافحة الفساد في القطاع العام ((transparency international ,2020 :p4-5-6).

4- مؤشر الانفتاح الاقتصادي :

يقيس هذا المؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي ل 157 بلد من بلدان العالم إذ يقيس درجة المنافسة، إذ أثبت هذا المؤشر أن الانفتاح الحكومي لا يدور حول التجارة فقط، بل يمتد إلى الظروف الاخرى المحيطة بالبلد، والتي من شأنها ان تدعم او تعرقل الاقتصاد ، فضلاً عن إن طيلة العام السابق عمل معهد legatum مع العديد من الخبراء من أجل إنشاء مؤشر عالمي يقيس درجة الانفتاح الاقتصادي إذ تم التوصل إلى أربعة عناصر أساسية تسهم مساهمة فعالة في قياس الانفتاح الاقتصادي ومن هذه العناصر التالي :- (legatum institute,2019,20)

أ- البنية التحتية :

يقيس هذا المؤشر طابع البنية التحتية، ودرجة حدائتها من خلال توفر، وسائل الاتصالات، والنقل، والطاقة، وطرق انسياب السلع، والخدمات من وإلى الشركاء في التجارة، إذ إن الأسواق التي تمتلك بنية تحتية جيدة، وانخفاض في الحواجز التجارية هذه أسباب تساعد على ازدهار التجارة، مما يؤدي إلى الوصل نحو الأسواق التي تتمتع بالكفاءة، والقدرة التنافسية العالية مما يشجع التجار على اختيار المنتجات ذات الجودة العالية، والأسعار المناسبة، وهذا يصب في صالح المستهلكين كونه يمكنهم من الحصول على المنتجات الجيدة وبأسعار مناسبة .

ب- بيئة الاستثمار :

تقيس بيئة الاستثمار درجة الحماية الكافية لضمانات الاستثمار من خلال توفر حقوق الملكية، وحماية المستثمر، وإنفاذ العقود كذلك يتم من خلاله مدى توفر رأس المال

المحلي، والدولي ، إذ كلما زادت الحماية القانونية للاستثمارات كلما كان ذلك حافزاً للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

أولاً: - مفهوم الاستثمار الأجنبي

توسع مفهوم الاستثمار الأجنبي مؤخرًا ، خاصة خلال العقدين الماضيين ، إذ يتم الاستفادة بشكل دائم من قدرة الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار خارج وطنهم ، مثل الاشتراكات المباشرة من الشركات الأجنبية ، وبناء المصانع ، ورأس المال الاستثماري في الأسواق المالية ، أو شراكات مع شركات محلية. إن إقامة تحالفات استراتيجية من قبل الشركات يخلق فرصاً متعددة للبلاد للاستفادة من الاستثمار الأجنبي ، ولعب الاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في التجارة الدولية خلال العقد الماضي ، فضلاً عن التغيرات التي حدثت في سوق رأس المال ، وعمق السوق حجم الاستثمار الأجنبي ، والتغيرات في النطاق والنهج (احمد و خضير ، 2010 : 139) ، فضلاً عن أن الأسواق المالية تعمل في بيئة تقوم على اقتصاد السوق ودرجة عالية من الانفتاح المالي ، مما يسهم بشكل إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي ، مما يعني كفاءة الإطار القانوني والتنظيمي للأسواق المالية ، والآليات الفعالة للعمل تلعب الأسواق المالية ومستوى التكنولوجيا المستخدمة، وتوقيت إغلاق الصفقات ، ودرجة الانفتاح، والتكامل مع السوق عالمياً دوراً هاماً في تحديد حجم الاستثمار المتدفق إلى الدولة (عزيز ، 2016 : 325).

وترى الباحثة إن الاستثمار الاجنبي مجموعة الاستثمارات التي تحدث في بلدان خارج موطنها الأصلي والتي تعود بالنفع على البلد المستثمر فيه والمستثمر، وتعمل هذه الاستثمارات من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى إليها قد تكون

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021
أهداف مالية أو اقتصادية وقد تكون هذه الاستثمارات إما استثمارات اجنبية مباشرة أو
استثمارات محفظة غير مباشرة .

يقسم الاستثمار الأجنبي إلى:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: وعرف بأنه اضطلاع شركة ما بالاستثمار في مشروعات خارج حدود دولتها من أجل إحداث قدر من التأثير على العمليات في تلك المشروعات ، في حين يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عدة منها: إنشاء مشروع جديد او الحصول على ملكية مشروع قائم أو من خلال الدمج والتملك ، إذ يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمر الاجنبي بتملك جزء او كل الاستثمار في المشروع المعني ويضاف إلى ذلك قدرته على إدارة الشركة (الحسنكو، 2019 : 264)

وعرف أيضاً بأنه تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى الى إنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات اخرى تابعة أجنبية وممارسة السيطرة على إدارة الشركة الاجنبية ، وهو من ناحية الشكل كبناء شبكة من الشركات التابعة في الخارج ويجوز للمستثمر أما إنشاء مشروع جديد كلياً وتعيين موظفين جدد أو نقل الملكية أو في الاندماج عبر الحدود (الحيالي وحسن ، 2020 : 157)

ثانياً:- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الأهداف التي يسعى الاستثمار الأجنبي إلى تحقيقها في الدول المستضيفة من أهمها أ- أ- أهداف الاستثمار بالنسبة للدول المضيفة :-

تعمل الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية من أهمها التالي (حافظ ، 2011: 103) :-

- 1- وسيلة لتجديد الموارد لزيادة معدلات الاستثمار ، الحل الأمثل لسد فجوة الادخار ، وبديل عن الشكل الكلاسيكي للتمويل الخارجي بتبعية سلبية ، وأعباء ثقيلة.
- 2 - السماح للمستثمرين الأجانب بالمساهمة في إيجاد الحلول الممكنة لمشكلة البطالة المحلية المضطربة في هذه الدول
- 3- الدافع لاكتساب مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف معارفها للاستفادة منها وخلق التكنولوجيا الذاتية
- 4- تحقيق التقدم الاقتصادي
- 5- تنمية التجارة الخارجية
- 6- استبدال الواردات بالإنتاج المحلي
- 7- استخدام عوامل الإنتاج المحلية
- 8- نمو الصادرات من خلال دخول الشركات مما سيكون له أثر إيجابي على الميزان التجاري
- 9- التعلم من الخبرات الأجنبية وتحسين الموارد البشرية المحلية لتحقيق الإدارة الحديثة

وترى الباحثة إن الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات، والحصول على أيدي عاملة منخفضة التكلفة ،كذلك للتخلص من التكاليف المتعلقة بشحن مواد الإنتاج وذلك لتوفرها أسعار منخفضة في الدول المضيفة، وكذلك من أجل الاستفادة من القوانين التي تدعم وتشجع الاستثمار في الدول المضيفة، ويعمل أيضاً من أجل الزيادة في رأس المال هذا من جهة

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

المستثمر الأجنبي ،أما من جهة اخرى فأن الدولة المستضيفة تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتقليل من المشكلات التي تعاني منها، ومن أهمها البطالة فضلاً عن الاستفادة من التقنيات الحديثة وتقليل الواردات من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي فضلاً عن الرغبة في تنمية الخبرات والمهارات البشرية .

ثالثاً: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك جوانب عدة تهدف إلى شرح حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول. منها اظهرت حركة الاستثمار المباشر لأسباب اقتصادية والبعض الآخر ربط بين الأسباب الاقتصادية والأسباب السياسية والتالي هو توضيح لبعض من النظريات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر :

1- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية : (نظرية كمال السوق)

تستند النظرية إلى تفسير يقارن تدفقات رأس المال للاستثمار المباشر بتدفقات التجارة الدولية والعملية ، لكن النظرية تواجه صعوبات لأنها لا تقدم تفسيراً واضحاً للاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تفترض عدم القدرة على نقل عوامل الإنتاج عبر الحدود ، تعمل الشركات في سوق تنافسية ، ويفصل البائعون عن المشترين ، ولا يمكن أن يؤثر أي منهما على مستوى الأسعار ، والاستثمار الأجنبي المباشر هو نقل عوامل الإنتاج ، ويتم إجراء التبادلات الدولية من خلال شركات متعددة الجنسيات نتيجة أسواق احتكار القلة ، ومعظمها تعمل فيه الشركات وأقوى الشركات فيها. يتدفق رأس المال من بلد إلى آخر استجابة للاختلافات في الإنتاجية الهامشية لرأس المال ، وتشرح النظرية بعد ذلك تدفق رأس المال كاستجابة للاختلافات في أسعار الفائدة من بلد إلى آخر. أي الانتقال من دولة ذات معدل عائد مرتفع ، وهذا نشأ من فرضية

افادت بأنه عند التنفيذ للقرار الاستثماري فإن الشركات الاجنبية تعمل على موازنة بين العوائد الحدية المتوقعة والتكلفة وعلى افتراض إن العائد الحدي في الخارج أكبر من العائد في الدولة الأم وإن مقدار التكاليف متساوية فإن هذا يحفز على الاستثمار في الخارج دون الاستثمار في الداخل ، ومن عيوب هذه النظرية أنه من الممكن استخدامها في تفسير الاستثمار بالأوراق المالية الا أنها لا تصلح لتفسير دوافع الاستثمار الأجنبي وذلك لأسباب عدة، من أهمها إنها تفترض وجود منافسة كاملة للأسواق وهذا لا ينطبق مع الشركات المستثمرة التي يغلب عليها طابع الاحتكار وأيضاً لأن هذه الشركات تسمح للشركات المحلية بشراء التكنولوجيا وغيرها من المهارات التي تكون غير متوفرة في السوق المحلية ، كما أن هذه النظرية تفترض وجود معدل واحد للعائد بين مختلف الأنشطة داخل الدولة وبهذا لا تتفق مع تجارب الدول في دخول وخروج الاستثمار الأجنبي في وقت واحد (جباري، 2015 : 55-56) .

2- نظرية عدم كمال السوق:

تستند هذه النظرية إلى افتراض الافتقار التام للمنافسة في أسواق البلدان النامية ونقص السلع فيها ، الذي أنشأه الاقتصادي الكندي ستيفن هامر في الستينيات في محاولة لشرح كيفية استثمار هذه الشركات في الخارج. لذلك ، نظراً لأوجه القصور في الأسواق غير الكاملة ، تستثمر الشركات في الخارج ، وإذا كنت ترغب في الاستثمار في الخارج ، فيجب أن تكون هناك على الأقل ميزة خاصة تميزها عن الشركات المحلية المنافسة يمكن أن تكون هذه الميزة هي النهج التكنولوجي والتقني للمؤسسة ، والذي يسمح بالتغلب على الحواجز المختلفة التي قد تواجهها في البلدان المضيفة ، ويسمح بتحقيق أرباح ومعرفة عالية للشركات الأجنبية. وهي شركات

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021 مضيئة محلية. فالدول غير قادرة على التنافس معها تقنياً، أو مالياً، أو إنتاجياً، أو إدارياً ، وبالتالي فإن أحد الحوافز هو اتخاذ قرار بمتابعة الأنشطة الاقتصادية خارج وطنها والتوجه نحو "البلدان النامية" التي تجتذب الاستثمار الأجنبي. وكأستكمال لـ Hyper-Economist ، حدد الاقتصادي Kendall في عام 1969 أوجه القصور في أسواق البلدان المضيئة ، والتي تتمثل في عيوب السوق من حيث تنوع السلع، والمنتجات، وقصور عوامل الإنتاج المتعلقة بالحصول على التكنولوجيا ، وممارسات الإدارة، والمنظمات ، وما إلى ذلك ، وأوجه القصور المتعلقة بالمقياس الاقتصادي والسياسات والإجراءات الحكومية للإنتاج والصادرات تم انتقاد هذه النظرية على نطاق واسع لإهمالها الجوانب المكانية للبلد المضيف لتوليد الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفعاته ، لكن الحقيقة العملية تثبت أن المستثمرين الأجانب يفضلون الاستثمار في بعض البلدان الغنية بالموارد المحلية. مثل النفط والغاز والإنتاج، وإهمال قطاع الخدمات الذي أصبح جزءاً رئيساً من النشاط الاقتصادي لأنه يركز على العنصر التكنولوجي كمكون يحدد الشركات العالمية ، ولكن في الحقيقة نرى أن هذه الشركات لديها العديد من المزايا و الفرص (صليحة ، 2020 : 64-65) .

3- نظرية دورة حياة المنتج لفرنون (r- Vernon)

تبدأ هذه النظرية في تحليله للاحتكار التكنولوجي المرتبط بالمنتج الجديد واستمراره طوال دورة حياته. تفترض هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو إجراء دفاعي مع حماية أسواق التصدير من المنافسين المحتملين. يتم تحديد هذا العمل من خلال الدورة التكنولوجية للمصنعين وحقيقة أن اختيار الشركة بين التصدير أو الإنتاج في الخارج مرتبط بالفترة التي تتوافق مع دورة حياة المنتج (عبادي وحبيب ، 2015 : 6) استناداً إلى الأعمال التسويقية ومواقف الشركات

الأمريكية متعددة الجنسيات في أوروبا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، طرح فارنون نظريته وأكد أن حياة المنتج تمر بأربع مراحل أساسية: إعداد المنتج وعرضه ، والنمو ، والنضج ، والتدهور ، من أجل إنشاء منتجات جديدة ، من الضروري تخصيص نفقات البحث. فضلاً عن ذلك ، يجب أن تأخذ هذه العملية في الاعتبار التكلفة ، ويجب أن يكون للسوق مجموعة واسعة من قنوات البيع. بعد عرض المنتج ، يتم توفير جميع المعلومات التي يوفرها يمكن تطوير السوق وتحسينه ، ويصل تدريجياً إلى مرحلة النضج. تطوير الربحية بمساعدة الأسواق الخارجية. في مرحلة نضج الاستثمار الدولي ، تتخفض التكاليف المتعلقة بالمنتج ويزيد الطلب. ثم يمكن أن يؤكد تحليل السلوك المؤسسي أنها تتمتع بخصائص المنتجات عالية التقنية ، والتي يمكن تصديرها إلى الأسواق الخارجية ، والمنتجة في البلدان المتقدمة ، والمنتجة في البلدان المتقدمة. مرحلة التدهور بعد الإنتاج في البلدان النامية، لا تتعامل النظرية مع الاستثمارات في منتجات السوق السابقة ، ولكن بدلاً من ذلك تحول الاستثمارات إلى منتجات جديدة ، وتتجاهل فرص وفرص الاستثمار الدولية للشركات ، وتحديدًا ربطها بأربع مراحل لتسليم المنتج ، أو تشرح كيفية الاختيار تحت ظروف الإنتاج والمتمثلة في تراخيص الإنتاج ومن خلال الاستثمار الأجنبي يتم دائماً توفير إنتاج منتج جديد آخر ، لكن المنتج العالمي يتميز بتقنية معروفة للجماهير (حافظ ، 2005 : 31).

4- النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي لدونينغ (dunning) :

تناولت هذه النظرية سبب تفضيل الشركات للعيش في الخارج على التصدير أو الترخيص. الشركات، على الرغم من وجود العديد من الفرص في الحصول على الموارد المالية، وعوامل أخرى إنتاج المعلومات أو الحصول عليها باستخدام عناصر

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

أكثر تقدماً مثل التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج وطرق التمويل والتسويق والتنظيم (عبادي وحبيب ، 2015 : 7)، من خلال نظرية دينينج ، يمكن للنمو التكنولوجي والقدرة على الابتكار وتسليط الضوء على المنتجات أن يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمارسه الشركات الأمريكية ويساعد على تدويل الإنتاج في فهم الطرق التي تستفيد بها الشركات من مزاياها على المنافسة الأجنبية. لتشجيع العملاء المحليين المباشرين في البلدان الاخرى الذين يستثمرون ويقدمون عوامل الموقع الخارجية لفهم ظاهرة تفضيل الشركات للاستثمار في البلدان الأخرى. وفقاً لهذه النظرية ، يتم إدخال العوامل التي تؤثر على الموقع في العامل الجذاب والعامل الدافع. عوامل الدفع هي القيود المفروضة على التوسع وزيادة الضرائب ، مما يجعل البلاد أقل جاذبية كسوق. أما بالنسبة للعوامل الجذابة ، فهي تتجلى في التقارب الثقافي وحجم السوق واتجاهات المنافسة في الأسواق الخارجية. وتعد نظرية الانتقائية هذه النظرية الأكثر دراية بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تعتمد على عوامل متعددة ، وليس على عامل واحد. ألف عامل أو جانب من الاستثمار. (حافظ ، 2005 : 33).

5- نظرية الموقع :

يتضمن قرار الاستثمار في الاستثمار الأجنبي في كل شركة العديد من العوامل ، بعضها دولي ، والبعض الآخر عوامل محلية . المحددات والبيئات التي تؤثر على قرارات الاستثمار في البلدان المضيفة تدور النظرية حول التغيرات في مناخ الاستثمار التي تحدث في البلدان المضيفة والتي تتعلق بالعرض والطلب. إذا وصلت الشركة إلى هدف النمو الخاص بها ، فيجب أن تكون أكثر يقظة للحفاظ على موقع استراتيجي يحتوي على المحددات وعوامل التوظيف التي تؤثر على اختيارها بين الاستثمار في البلد المضيف للأصل والتصدير إلى ذلك البلد وهذه العوامل تتمثل في عوامل

التسويق وظروف السوق وعوامل التكلفة والتدابير الحمائية وعوامل الاستثمار الأجنبي (صورية ، 2018 : 39).

رابعاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي)

ويقصد به أيضاً أنه امتلاك المستثمر الأجنبي جزءاً من الاستثمار في المشروع أو كله، وله الحق في المشاركة في الإدارة والتنظيم. وهذه من صلاحياته التي يستمدّها من ملكيته الكاملة للمشروع. للاستثمار. وهو استثمار مالي في شكل أصول مالية ، مثل الأوراق المالية للأسهم والسندات ، ويمكن أن يمتد ليشمل جميع أنواع القروض في البلدان المضيفة بقصد المضاربة. لتحقيق الربح وتقليل المخاطر (محمد و رياض ، 3013 : 420)

يقصد بالاستثمار الاجنبي غير المباشر أنه الاستثمار في الأوراق المالية لغرض تحقيق ربح عن طريق زيادة رأس المال أو توزيع الأرباح دون نية السيطرة على الشركة التي يتم الاستثمار فيها (sekhri,2017: 15)

وعرف الاستثمار الاجنبي غير المباشر ايضا بانه هو نوع من الاستثمار لا يمتلك فيه المستثمر المشروع الاستثماري كلياً أو جزئياً. الاستثمار كنقطة انطلاق لقرار الدخول في مشاريع استثمارية مباشرة أو يكفي للاستثمار بشكل غير مباشر أو مغادرة السوق بشكل دائم (عواد واخرون ، 2020 : 372)

وترى الباحثة أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) ما هو الا عملية يقوم بها المستثمرون لتوظيف أموالهم في مشاريع استثمارية دون أن يكون لهم الحق في الإدارة أو اتخاذ القرار، إنما يكون هدفهم الأساس تحقيق الربح دون فرض أي سيطرة على الشركة المستثمر فيها .

خامساً: أهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي)

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تحديد المزايا الرئيسية للدول المضيفة التي تنتج عن حركة رؤوس الأموال على شكل استثمار أجنبي غير مباشر ، وخاصة بين تلك الدول النامية ومنها الدول العربية ، وذلك على النحو التالي (محمد وأحمد، 2013 : 106) (الموسوي والحلاوي، 2018 : 54) (ابراهيم وأمين ، 2019 : 413)

1- للاستثمار الأجنبي غير المباشر حصة كبيرة في القطاع الحقيقي للاقتصاد من خلال تدفق رأس المال الأجنبي للمحافظ الاستثمارية. يعد رأس المال مورداً هاماً للدولة ، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من نقص رأس المال ، إذ يسهم بشكل فعال في زيادة المدخرات المحلية التي تعاني من تراجع بسبب المعروض من النقد الأجنبي، ويعمل على تقليص فجوة النقد الأجنبي في الدول الأقل نمواً، ثم ينعكس ذلك في استيراد السلع الأساسية

2- يزيد الاستثمار الأجنبي غير المباشر من سيولة سوق الأوراق المالية المحلي ويساعد أيضاً على تحسين كفاءة السوق لأنه يجعل السوق أكثر سلاسة ويجعله أوسع وأعمق.

3- يشير الاقتصاديون إلى أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يمكن أن يفيد القطاع الحقيقي للاقتصاد ، إذ إن زيادة محفظة الاستثمار الأجنبي يمكن أن توفر مصدراً للاستثمار الأجنبي ، لا سيما في البلدان النامية التي تعاني من عجز في رأس المال. إذ يساعد على زيادة المدخرات لتحسين معدلات الاستثمار من خلال توفير المال. والنقد الأجنبي في البلدان النامية

4- بتوجيه الاستثمار في الأسواق المالية المحلية ،فإن هذا يعني حركة رأس المال في بلد معين ، إذ يزيد من الطلب على العملة التي يتم توجيه العملات بها ويزيد سعرها في الأسواق ويؤدي إلى زيادة المعروض النقدي. . إذ يتم أخذ رأس المال ، وبالتالي تنخفض أسعاره.

5- تشجع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في سوق رأس المال المحلي على تطوير القواعد المحاسبية، وأنظمة التقارير، وزيادة مستوى الإفصاح عن أموال الشركات ، وذلك بسبب طلب المستثمرين الأجانب على القواعد، والإجراءات التنظيمية، وأنظمة المعلومات، والدعاية الجيدة ، وكذلك الطلب على مستويات الخدمة المتقدمة. مساعدة التجارة ، مثل شركات الوساطة، والرهن العقاري والمقاصة، مما يؤدي إلى زيادة مستويات النمو، والكفاءة في الأسواق الناشئة.

6- سيؤدي الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى إنشاء دائرة من شأنها زيادة كفاءة السوق المحلي من خلال الاتصال بالمؤسسات المالية الأجنبية ذات التكنولوجيا المالية المتقدمة مع تأثير جذب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفة بالسوق ، والتي بدورها ستشجع الاستثمار الأجنبي.

وترى الباحثة إن للاستثمار الأجنبي غير المباشر أهمية كبيرة تتجلى في زيادة سيولة الأوراق المالية التي تساعد على تطوير كفاءة السوق بجعله أوسع وأكثر عمقاً، كذلك الحرص الذي تقوم به الدولة من أجل جذب الاستثمارات غير المباشرة يساعدها على تحسين بيئتها الاستثمارية لما لذلك من أثر كبير في تحقيق الشفافية، ووضوح المعلومات، والتي تعد من المشكلات التي تواجهها البلدان النامية ، فضلاً عن إن اتجاه الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى أي دولة نامية سيساعد على تنشيط حركة رؤوس الأموال في ذلك البلد ورفع نسبة الطلب على عملة البلد المعني .

سادساً: نظريات الاستثمار الأجنبي غير المباشر

1- نظرية الاستثمار الأجنبي غير المباشر

تستند هذه النظرية على النموذج الذي يمكن تتبعه لتدفقات رأس المال الدولية الذي يكون فيه وجود السندات الأسمية، وتكوين حافظة الأصول الأجنبية الصافية عنصراً أساسياً في تسهيل تدفقات رأس المال بين البلدان. تجعل السياسات النقدية الوطنية السندات المقومة بالعملة الأجنبية والمحلية تختلف في الدرجة التي يمكن أن

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

تحوطها مخاطر الاستهلاك الخاصة بالبلد. وهذا يقود البلدان إلى تكوين متميز من السندات المقومة بالعملات في محافظها الوطنية. من خلال تعديل مراكزها الإجمالية في سندات كل عملة ، يمكن للبلدان تحقيق تغيير تحوطي أمثل في صافي أصولها الأجنبية (أو حسابها الجاري) ، ومن ثم تسهيل تدفقات رأس المال الدولية. علاوة على ذلك ، تضمن خصائص المخاطر للمحافظ المثالية أن تحركات الحساب الجاري مستدامة (21: 2006, devereux). السمة الرئيسية للنموذج هي قدرة المشتقات على مشاركة المخاطر الخاصة بكل بلد في بيئة أسواق غير مكتملة. تسمح التجارة في الأصول المشتقة بالتنوع الفعال للمحفظة -نبدأ بإطار زمني عشوائي مستمر مع التكنولوجيا الخاصة بكل بلد fiction. إذا كانت الأسواق المالية تتكون فقط من سند حقيقي خالٍ من المخاطر ، كما هو الحال في الكتاب المدرسي ، يكون خير نموذج للحساب الجاري ، فلن تكون هناك مكاسب من التجارة بين الدول على الإطلاق. لكن تسمح التجارة في المشتقات للبلدان بتقاسم المخاطر من خلال الاحتفاظ بمحفظة محلية متنوعة والمشتقات الأجنبية. نظراً لأن تقاسم المخاطر محدود ، تتسبب الصدمات الخاصة بكل بلد في حدوث تحركات في مستويات الثروة الوطنية النسبية عبر البلدان. هذا يسبب تبايناً زمنياً في عوائد المشتقات و أسهم المحفظة. ترتبط الحركات في حيازات المحفظة ، أو المواقف الإجمالية ، بدورها صافي تدفقات رأس المال بين البلدان. ومن ثم، فإن حركات الحساب الجاري مرتبطة بطبيعتها بتعديل المحافظ الوطنية وتدفقات رأس المال (3: 2020, devereux)

2- النظرية الكلاسيكية الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير

المباشر (المحفزي) :

تتوقع النظرية الكلاسيكية الجديدة لتدفقات المحافظ الأجنبية تدفق رأس المال من البلدان الغنية برؤوس الأموال إلى البلدان الفقيرة برؤوس الأموال. يسأل نهج لوكاس لماذا يتدفق رأس المال الخاص من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة ، ويؤمن بمفهوم الطلب الاقتصادي ، إذ يمكن أن يتدفق رأس المال أيضًا من الأسواق الجديدة ، إذ يكون الدخل مرتفعًا ، إلى الأسواق المتقدمة ، إذ يكون الربح فيها منخفض (بن تقات ، 2019: 384).

سابعاً: إيجابيات و محددات الاستثمار الأجنبي غير المباشر(المحفزي)

1- إيجابيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يتمتع الاستثمار الأجنبي غير المباشر بالعديد من الإيجابيات نظراً للدور الكبير الذي يلعبه في الأسواق المستثمر بها ، ومن هذه الإيجابيات التالي (مسجت و مكي ، 2021 : 123) (علي ومحمد ، 2015 : 76)

أ- يعد الاستثمار الأجنبي غير المباشر ذا فائدة وأهمية كبيرتين للقطاع الحقيقي للاقتصاد ، إذ إنه يوفر مصادر التمويل ، لا سيما في البلدان النامية ذات رؤوس الأموال الصغيرة، مما يعني إن قدوم الاستثمارات غير المباشرة الى هذه البلدان يساعد على تحسين ورفع معدل الاستثمار ، وكذلك يعمل على التقليل من الضغوط التي تمارسها العملات الأجنبية عند القيام بعمليات الاستيراد والتصدير.

ب- يؤدي الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الانضباط والخبرة في أسواق رأس المال المحلية ، كما هو الحال في السوق الأوسع والأعمق ، يمتلك المستثمرون

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

حواجز ورغبة قوية في تخصيص الموارد وإنفاقها بحثاً عن فرص استثمارية جديدة ، مما يشير إلى أن الشركات ستتنافس على عمليات الاستحواذ على هذا النوع من التمويل ، وبالتالي تلبية الحاجة إلى تحسين المعلومات من حيث الجودة والكمية.

ت- إن توجيه الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى البورصة يؤدي إلى زيادة في تحركات رأس المال في هذا البلد مما سيزيد من الطلب على العملة وهذا سيؤدي إلى زيادة سعرها الحالي وسيسهم ذلك في خفضها. كذلك يعمل على الزيادة في عرض العملات التي يأتي منها رأس المال، ونتيجة لذلك تنخفض أسعارها ، وهذا يدل على أن قيمة العملة المحلية ترتفع مقارنة بالعملة الأجنبية.

ث- يعد تحقيق معدل نمو مرتفع للناج الوطني في بعض الدول النامية أثراً إيجابياً على البورصة ، إذ يثير التفاؤل بالمستقبل ، مما قد يزيد من حركة تعاملاتها. يظهر صندوق النقد أن الأسواق الناشئة تتفوق في الأداء على الأسواق المتقدمة بسبب النمو الاقتصادي المرتفع. وحققت بعض هذه الأسواق عائدات أعلى من أسواق الأسهم في الدول المتقدمة. أن هذا الاتجاه سيستمر في المستقبل وأن العائد المتوقع على الاستثمار في أسواق الأسهم الناشئة سوف يتجاوز نظرائه في الأسواق المتقدمة.

ج- إن وجود سوق أوراق مالية نشط شرط لنجاح ودعم أساليب الخصخصة المتبعة في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي ، وهذا الاتجاه في القطاع الخاص يعمل على تنشيط البورصة.

وترى الباحثة إن للاستثمار الأجنبي غير المباشر أثر ايجابي كونه يعمل على توفير مصادر تمويل للدول النامية التي تعاني من ضعف في رؤوس أموالها، كذلك وجوده يساعد على رفع قيمة العملة المحلية للبلد المضيف مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها، وبالتالي يساعد على دخول العملات الأجنبية إلى البلد المضيف .

2- : سلبيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفطي)

بالرغم من الايجابيات التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي غير المباشر والتي تكون ذات منفعة للدول المضيفة، إلا أن له العديد من السلبيات ،والتي من أهمها التالي (عيساوي ، 2016 :12) (عبد الحكيم ، 2013 : 132) (كمال و طلحي ، 2021 : 22)

أ- من أبرز سلبيات الاستثمار المحفطي صعوبة السيطرة على الأسواق المالية التي تستضيف هذه الاستثمارات والسيطرة على تدفقها ، إذ قد تعود هذه الاستثمارات بشكل مفاجئ، وعلى شكل موجات مبيعات بسبب العديد من العوامل التي تؤثر عليها بشكل سلبي في سوق الأوراق المالية في البلد المضيف ، كما حدث في الأزمة العالمية الأخيرة. يمكن لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي أن يسهم بشكل غير مباشر في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الحد من البطالة وزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة النمو ، كما هو موضح. من خلال الاستثمار في الأدوات المالية المدرجة في البورصة، والتي لا تحتوي بالضرورة على أولويات الاقتصاد الكلي.

ب- يشجع انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية المستثمرين في البلدان الصناعية المتقدمة على الاستثمار في أسواق الأسهم الناشئة في البلدان النامية باستثمارات الأوراق المالية عالية العائد، مما يؤدي إلى عدم قدرة الأسواق الناشئة في هذه البلدان السيطرة على حجم الاستثمارات.

ت- الانخفاض المفاجئ في الأسعار والذي يؤدي إلى حدوث أزمة مالية نتيجة لخروج رؤوس الأموال إلى الخارج خلال مدة قصيرة.

ث- تدفق مفاجئ لرأس المال الأجنبي من سوق الأوراق المالية بعد فترة قصيرة من دخوله.

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

ج- تؤدي تقلبات الأسعار المتزايدة في البورصة إلى التقليد من قبل المستثمرين المحليين للأجانب

وترى الباحثة إن لسلبات الاستثمار الأجنبي غير المباشر أثر على الدول المضيفة والأسواق الناشئة فيها كونها لاتستطيع السيطرة على الاستثمارات المفاجئة التي تأتي إليها نتيجة الانخفاض في أسعار الفائدة في الدول الصناعية كذلك الاختلال الذي يحدث نتيجة خروج رؤوس الاموال بعد فترات قصيرة من دخولها الى سوق البورصة .

ثامناً :- الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر :-

أي تمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر لا يمكن تبريره إلا إذا اختلفت الروابط التجارية بينهما. يمكن تصور ذلك ، نظراً لأن النوعين كليهما من المستثمرين قد يطوران استراتيجيات دخول مختلفة في بلدان وسط وشرق أوروبا ، بناءً على ميزتهما التنافسية. تتبع الكفاءة المحددة للشركات النمساوية التابعة للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات (الاستثمار الأجنبي المباشر غير المباشر) داخل شبكة الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا من إمداداتها في السوق النمساوية ومن الصادرات المرتبطة بها في بعض الأحيان إلى بلدان وسط وشرق أوروبا. تنشأ الكفاءة المحددة للشركات النمساوية (الاستثمار الأجنبي المباشر) من خبرتها الطويلة الأمد في أسواق وسط وشرق أوروبا (1997،1998). Bellak من الناحية التجريبية ، في حالة وجود روابط تجارية مختلفة بين الشركات الأم والشركات التابعة للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ، فإن تأثيرها على العمالة المحلية سيختلف أيضاً (altzinger&bellak,1999:7) ، كذلك إن أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار غير المباشر هو بعدين: الأول هو البعد الإداري ، أي. مستوى السيطرة أو الحق في إدارة المشروع (مستوى الرقابة التي يمارسها المستثمرون الأجانب في إدارة الشركة). البعد الآخر هو البعد الزمني الذي

يمثله أفق الاستثمار قصير الأجل أو طويل الأجل. في الاستثمار الأجنبي غير المباشر، يوفر التمويل رأس المال فقط دون المشاركة في إدارة المشروع والبعد الزمني قصير. أما المستثمر في الاستثمار الأجنبي المباشر فله دوره في إدارة المشاريع وبالتالي يحاول تغطية مصلحته. الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو استثمار مالي بحث بطبيعته، ولا يقترن بتحويلات للأصول الملموسة وغير الملموسة، والدافع الرئيس للمستثمرين هو الربح وتقليل المخاطر (محمد ورياض، 2013 : 420) ، ويعتمد الاختلاف بين هذين النوعين من نشاط رأس المال الدولي على مدى القدرة على الإدارة والسيطرة أم لا. على الرغم من الاختلاف في التقييم الكمي لمعايير الإدارة والرقابة، إذ يمكن تحقيق الإدارة والرقابة وصنع القرار. أم لاعلى أرض مستثمر أجنبي، ولكن تمت الموافقة عليه من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية معيار 10% ملكية رأس المال كمييار للقدرة على التأثير في القرارات وبالتالي القدرة على الإدارة والمتابعة. يعد أقل من 10% من أسهم شركة أجنبية خارج البلد الأم استثمارات غير مباشرة، بينما تشكل ملكية 10% من الأسهم استثماراً أجنبياً مباشراً (عشاوي، 2018 : 68) .

وترى الباحثة إن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يتمثل في الرقابة والسيطرة على الإدارة والرغبة في فرض سيطرة كاملة على حقوق الملكية مع القدرة على اتخاذ القرارات على العكس من الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يكون هدفه الأساسي تحقيق الربح دون الحصول على سلطة في اتخاذ القرار أو الحصول على الملكية، وكذلك للتمييز بينهما لا بد أن يمتلك المستثمر الأجنبي بشكل مباشر نسبة لا تقل عن 10% ليتمكن من المشاركة في الإدارة واتخاذ القرارات وأما دون هذه النسبة فإنه يكون استثمار أجنبي غير مباشر .

الجانب التطبيقي

- منهج الدراسة :

قامت الباحثة باستعمال المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل ملاءمة أهداف وأغراض هذه الدراسة والإجابة عن فرضياتها، إذ أن هذا المنهج يعبر عن هذه الدراسة تعبيراً يمس واقعها الحقيقي كما إنه لا يتوقف على جمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالدراسة فحسب، وإنما يقوم بتحليلها وتفسيرها ووضع الفرضيات من أجل التوصل إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

2- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من (20) شخص بين مستثمر وموظف، إذ تم توزيع (170) من الاستثمارات عليهم إلا أن العدد الذي خضع للتحليل هو (150) استبانة إذ أن (20) لم يتم استردادها او كانت بياناتها ناقصة.

3- أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة، بوصفها أنسب أدوات البحث العلمي التي تتفق مع معطيات الدراسة ، كما أنها تحقق أهداف الدراسة للحصول على المعلومات والحقائق المرتبطة بواقع الدراسة، إذ تتكون الاستبانة من ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول يتألف من معلومات عامة عن العينة. والجزء الثاني خصص لل فقرات المتعلقة بمتغير الدراسة المستقل (مؤشرات البيئة الاستثمارية)، إذ بلغ عدد الفقرات في الاستبانة بصورتها النهائية (55) فقرة مقسمة على مؤشرين، إذ ينقسم المؤشر الأول(مؤشر الحرية الاقتصادية) على 9 محاور ويعدد فقرات 26 فقرة أما المؤشر الثاني (مؤشر أداء الاعمال) فينقسم على 10 فقرات عددها (29). أما الجزء الثالث فقد خصص للفقرات المتعلقة بمتغير

الدراسة المعتمد (مؤشرات الاستثمار الأجنبي) إذ بلغ عدد الفقرات في الاستبانة بصورته النهائية (48) فقرة مقسمة على ثلاثة مؤشرات. إذ ينقسم المؤشر الأول (المؤشر المركب للمخاطر القطرية) على 6 محاور وبفقرات عددها 18. أما المؤشر الثاني (مؤشر الأداء المالي) فينقسم على 3 محاور وبفقرات عددها 15. أما المؤشر الثالث (مؤشر الامكانيات) فينقسم على 4 محاور وبفقرات عددها 12. أما المؤشر الرابع (مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي غير المباشر) فينقسم على 3 فقرات فقط. وقد كانت الإجابات عن كل فقرة مكونة من 5 إجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي إذ إن الدرجة (5) تعني (أتفق تماماً) والدرجة (1) تعني (لا أتفق تماماً) وحسب الجدول التالي:

الاستجابة	لا أتفق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً
الدرجة	1	2	3	4	5

4- الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- قام الباحث بتفريغ وتحليل الإستانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS.V.23) وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية في حالة كون البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً، والاختبارات اللا معلمية في حالة البيانات الترتيبية، إذ إن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية :-
- 1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحثة في وصف عينة الدراسة.
 - 2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات الاستبانة.
 - 3- معامل ارتباط بيرسون.
 - 4- اختبار t لمتوسط العينة الواحدة One Sample Test.

5- اختبار F.

6- تحليل الانحدار.

5- الصدق الظاهري للأداة:

تم التحقق من الصدق الظاهري لأسئلة الاستبانة وبمحاورة المتعددة من خلال عرضها على (3) محكمين من الخبراء الأكاديميين، (1) بدرجة أستاذ و(2) منهم بدرجة أستاذ مساعد ، وكما موضح بالملحق(1)، وبعد ذلك تمت مراجعة آراء المحكمين ومقترحاتهم على أسئلة الاستبانة وبناءً على ذلك قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون، إذ كانت نسبة الاتفاق عليها 90% إذ بلغ عدد الفقرات في الاستبيان بصورته النهائية (103) فقرات مقسمة على جزأين كل جزء يمثل متغيراً الجزء الأول يتألف من مؤشرين والجزء الثاني يتألف من أربعة مؤشرات وكل مؤشر يحتوي على عدد من المحاور. وكما موضح بالملحق(3).

6- الثبات والصدق الداخلي للأداة :

يقصد بالصدق الداخلي للاستبانة هو تمثيلها للمجتمع المدروس بشكل جيد، أي إن الإجابات التي يتم الحصول عليها من أسئلة الاستبيان سوف تعطينا كل المعلومات التي وضعت من أجلها الأسئلة، أما ثبات الاستبانة فيعني إنه لو تم توزيع هذا الاستبانة على عينة أخرى من المجتمع نفسه، و بحجم العينة نفسه فالنتائج ستكون مقاربة للنتائج التي تم الحصول عليها بالعينة الأولى وباحتمال معامل الثبات. وللتعرف على الثبات والاتساق الداخلي تم استخدام معامل Cronbach's α لكل محور من محاور الدراسة المتمثل بمتغيراته الرئيسة (مؤشرات البيئة الاستثمارية ، مؤشرات الاستثمار الأجنبي) ومؤشراتها المختلفة وكما موضح بالجدول التالي:

الجدول (1) معامل الثبات α Cronbach's للمتغيرات الرئيسية ومؤشراتها

معامل Cronbach's α	عدد الفقرات	المؤشرات	المتغيرات الرئيسية
0.73	55		مؤشرات البيئة الاستثمارية
0.70	26	مؤشر الحرية الاقتصادية	
0.71	29	مؤشر إداء الاعمال	
0.75	48		مؤشرات الاستثمار الأجنبي
0.73	18	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	
0.71	15	مؤشر الإداء المالي	
0.73	12	مؤشر الإمكانيات	
0.72	3	مؤشر الإداء للاستثمار الأجنبي غير المباشر	

يتضح ثبات محور الدراسة لكل من المتغيرات الرئيسة للدراسة مع أبعادها الفرعية، إذ يتراوح معامل α Cronbach's في جميعها بين 0.70 و 0.75 وهي قيمة مرتفعة مما يدل على ثباتها وصلاحياتها للتطبيق الميداني. وللتعرف على مدى إسهام كل سؤال من الاسئلة المكونة للمتغيرات الرئيسية وكذلك مدى ارتباط الاسئلة بالمجموع الكلي لكل متغير رئيسي بالدراسة تم استخدام معامل α Cronbach's في حالة حذف السؤال وكذلك معامل الارتباط بين درجة السؤال والمجموع الكلي للمتغير وكما موضح بالجدول التالي:

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

الجدول (2) قيمة معامل الارتباط بالمحور وقيمة α Cronbach's إذا تم حذف الفقرة

لكل الفقرات لمتغيرات الدراسة الرئيسية ومؤشراتها

معامل الارتباط بالمحور	قيمة α Cronbach's إذا تم حذف الفقرة	رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور	قيمة α Cronbach's إذا تم حذف الفقرة	رقم الفقرة
0.70	0.72	53	0.69	0.73	1
0.71	0.73	54	0.71	0.72	2
0.67	0.73	55	0.69	0.70	3
0.66	0.73	56	0.65	0.70	4
0.70	0.71	57	0.70	0.71	5
0.75	0.73	58	0.73	0.73	6
0.67	0.73	59	0.68	0.73	7
0.66	0.73	60	0.68	0.73	8
0.67	0.70	61	0.74	0.73	9
0.68	0.72	62	0.70	0.72	10
0.67	0.71	63	0.71	0.72	11
0.66	0.73	64	0.67	0.70	12
0.70	0.72	65	0.66	0.69	13
0.75	0.73	66	0.70	0.71	14
0.67	0.70	67	0.75	0.73	15
0.66	0.73	68	0.67	0.73	16
0.67	0.73	69	0.66	0.73	17
0.67	0.73	70	0.67	0.73	18
0.66	0.72	71	0.68	0.72	19
0.67	0.71	72	0.67	0.73	20
0.68	0.71	73	0.66	0.71	21
0.66	0.75	74	0.70	0.72	22

0.67	0.75	75	0.75	0.70	23
0.68	0.75	76	0.67	0.73	24
0.67	0.74	77	0.66	0.72	25
0.66	0.71	78	0.67	0.71	26
0.70	0.73	79	0.67	0.72	27
0.75	0.75	80	0.66	0.72	28
0.67	0.74	81	0.67	0.71	29
0.66	0.74	82	0.68	0.70	30
0.67	0.75	83	0.67	0.73	31
0.67	0.72	84	0.66	0.73	32
0.66	0.70	85	0.70	0.73	33
0.67	0.68	86	0.75	0.73	34
0.68	0.72	87	0.67	0.73	35
0.67	0.75	88	0.66	0.70	36
0.66	0.73	89	0.67	0.71	37
0.70	0.75	90	0.67	0.71	38
0.75	0.75	91	0.66	0.72	39
0.67	0.75	92	0.67	0.73	40
0.66	0.73	93	0.68	0.73	41
0.67	0.71	94	0.65	0.72	42
0.67	0.75	95	0.66	0.73	43
0.66	0.75	96	0.70	0.73	44
0.67	0.73	97	0.72	0.73	45
0.68	0.74	98	0.68	0.73	46
0.65	0.74	99	0.66	0.73	47
0.66	0.73	100	0.67	0.73	48
0.70	0.74	101	0.67	0.70	49
0.73	0.75	102	0.66	0.73	50
0.68	0.75	103	0.69	0.71	51
0.67			0.68	0.72	52

وصف وتقييم الاستجابات المؤشر الأول (مؤشر الحرية الاقتصادية):

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

الجدول (3) نتائج الاحصاءات الوصفية وقيمة مستوى المعنوية لاختبار t الى
(مؤشر الحرية الاقتصادية)

رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية لاختبار t	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية لاختبار t
1	4.73	0.78	0.000	14	4.35	0.82	0.000
2	4.49	0.80	0.000	15	4.99	0.08	0.000
3	4.54	0.50	0.000	16	4.84	0.74	0.000
4	5.00	0.00	0.000	17	4.84	0.42	0.000
5	4.94	0.24	0.000	18	4.13	1.33	0.000
6	4.62	0.82	0.000	19	4.69	0.50	0.000
7	3.78	1.18	0.000	20	4.71	0.99	0.000
8	4.25	0.62	0.000	21	4.80	0.72	0.000
9	4.78	0.60	0.000	22	4.79	0.41	0.000
10	4.93	0.26	0.000	23	4.74	0.44	0.000
11	4.44	0.88	0.000	24	4.64	0.98	0.000
12	4.03	1.64	0.000	25	4.47	0.95	0.000
13	4.09	1.06	0.000	26	4.72	0.53	0.000
المتوسط	4.59	0.14	0.000				

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج spss

من الجدول (3) يمكن استخلاص ما يلي:

نلاحظ من الجدول أن الفقرات كلها في المحاور كلها تسهم في زيادة الثبات للمتغيرات الرئيسية وأن درجة الثبات في وجود هذه الفقرات مرتفع وأن حذفها سوف لن يزيد من درجة الثبات، كما إن معاملات الارتباط بين الفقرات والمتغيرات الرئيسية مرتفعة، وذات دلالة احصائية إذ كانت قيمتها تتراوح (sig=0.000) و

(sig=0.021) في معاملات الارتباط كلها وهذا يدل على معنوية عالية لارتباط كل سؤال مع المحور الذي ينتمي له وعند مستوى معنوية 0.05 .

جاءت الفقرة 2 بالمرتبة الأولى أي إن الفقرة (يعمل القضاء على ضمان حقوق المستثمرين من خلال العقد المبرم بين الدولة والمستثمر) جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط (5) وبقيمة احتمالية (Sig.) لاختبار t تساوي (0.000) لذلك تعد هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك اتفاق من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، أي إن العينة تعتقد بأن القضاء يعمل على ضمان حقوق المستثمرين من خلال العقد المبرم بين الدولة والمستثمر، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.00)، وهذا يدل على أن هناك توافقاً في آراء المستجيبين حول هذه الفقرة، أما الفقرة السابعة (يتعرض المستثمرين في الدولة للابتزاز من قبل أصحاب السلطة والمتنفذين وذلك للحصول على أموال مقابل السماح لهم بالعمل داخل الدولة) جاءت بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (3.78) وبقيمة احتمالية (Sig.) لاختبار t تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك اتفاق من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، أي إن العينة تعتقد إن المستثمرين يتعرضون في الدولة للابتزاز من قبل أصحاب السلطة والمتنفذين وذلك للحصول على أموال مقابل السماح لهم بالعمل داخل الدولة، أما الانحراف المعياري لهذه الفقرة فقد بلغ (1.18) وهذا يدل على أن هناك توافقاً في آراء المستجيبين حول هذه الفقرة، وجاءت بقية الفقرات بينهما بمتوسطات تتراوح بين (4.05) و(4.99) وبقيمة احتمالية (Sig.) لاختبار t تساوي (0.000) لذلك تعد هذه الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات كلها قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك اتفاق من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021

1- وصف وتقييم الاستجابات المؤشر الثاني (مؤشر اداء الأعمال)

الجدول (4) نتائج الاحصاءات الوصفية وقيمة مستوى المعنوية لاختبار t الى

(مؤشر اداء الاعمال)

رقم الفقرة	المؤوسط	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية لاختبار t	رقم الفقرة	المؤوسط	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية لاختبار t
1	4.97	0.16	0.000	16	4.08	1.28	0.000
2	4.93	0.29	0.000	17	4.85	0.35	0.000
3	4.62	0.60	0.000	18	4.76	0.62	0.000
4	4.44	1.10	0.000	19	4.91	0.29	0.000
5	4.58	0.63	0.000	20	5.00	0.00	0.000
6	4.45	1.22	0.000	21	4.43	0.88	0.000
7	4.95	0.23	0.000	22	4.96	0.20	0.000
8	5.00	0.00	0.000	23	4.79	0.41	0.000
9	4.87	0.44	0.000	24	4.85	0.35	0.000
10	4.82	0.71	0.000	25	4.88	0.33	0.000
11	3.76	1.64	0.000	26	4.88	0.33	0.000
12	4.95	0.21	0.000	27	5.00	0.00	0.000
13	4.95	0.21	0.000	28	4.62	0.49	0.000
14	4.89	0.31		29	4.64	0.48	
15	4.94	0.24					
المتوسط العام	4.75	0.17	0.000				

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج SPSS

من الجدول (4) يمكن استخلاص ما يلي:

جاءت الفقرة 8 و 27 بالمرتبة الأولى أي أن الفقرة (يتم إيصال الكهرباء للمشروع بالتنسيق مع دائرة الكهرباء القريبة من موقع المشروع) والفقرة (في حال كون مدة العقد غير نافذة يتم إيقاف العمل بالمشروع) جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط (5) وقيمة احتمالية (Sig.) لاختبار t تساوي (0.000) لذلك تعد هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك اتفاق من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة ، أي ان العينة تتفق جداً بأنه يتم إيصال الكهرباء للمشروع بالتنسيق مع دائرة الكهرباء القريبة من موقع المشروع، كما أنها تتفق جداً بأنه في حال كون مدة العقد غير نافذة يتم إيقاف العمل بالمشروع ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.00) لكليهما ، وهذا يدل على أن هناك توافقاً في آراء المستجيبين حول هاتين الفقرتين ، أما الفقرة الحادية عشر (تساعد دوائر الضرائب المستثمرين في تسديد ما بذمتهم من خلال تسهيل إجراءاتهم وعدهم زجهم مع المواطنين) جاءت بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (3.76) وقيمة احتمالية (Sig.) لاختبار t تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك اتفاق من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة ، أي إن العينة تعتقد إن دوائر الضرائب تساعد المستثمرين في تسديد ما بذمتهم من خلال تسهيل إجراءاتهم وعدهم زجهم مع المواطنين، أما الانحراف المعياري لهذه الفقرة فقد بلغ (1.64) وهذا يدل على أن هناك توافقاً في آراء المستجيبين حول هذه الفقرة ، وجاءت بقية الفقرات بينهما بمتوسطات تتراوح بين (4.08) و(4.97) وقيمة احتمالية (Sig.) لاختبار t تساوي

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021
 (0.000) لذلك تعد هذه الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لكل هذه الفقرات قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك اتفاق من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات .

1- وصف وتقييم الاستجابات المؤشر الأول(مؤشر الأداء المالي):

الجدول (5) نتائج الإحصاءات الوصفية وقيمة مستوى المعنوية لاختبار t الى

رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية لاختبار t	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية لاختبار t
1	4.87	0.53	0.000	9	4.89	0.31	0.000
2	4.74	0.44	0.000	10	4.79	0.41	0.000
3	4.80	0.40	0.000	11	4.84	0.37	0.000
4	4.85	0.35	0.000	12	4.83	0.68	0.000
5	4.80	0.40	0.000	13	4.99	0.12	0.000
6	4.84	0.37	0.000	14	4.74	0.44	0.000
7	4.96	0.20	0.000	15	4.98	0.14	0.000
8	4.58	0.50	0.000				
المتوسط	4.83	0.17	0.000				

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج spss

من الجدول (5) يمكن استخلاص ما يلي:

جاءت الفقرة 13 بالمرتبة الأولى أي ان الفقرة (عندما تكون حصة الدولة عالية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي فأن ذلك يساعد في قدوم المستثمرين للعمل بها) جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط(4.99) وبقية احتمالية (Sig.) لاختبار t تساوي (0.000) لذلك تعد هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل

على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك اتفاق من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة ، أي ان العينة تعتقد بأن عندما تكون حصة الدولة عالية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي فإن ذلك يساعد في قدوم المستثمرين للعمل بها، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.12)، وهذا يدل على أن هناك توافقاً في آراء المستجيبين حول هذه الفقرة ، أما الفقرة 8 (حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة يعطي انطباع إيجابي للمستثمرين) جاءت بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (4.58) وقيمة احتمالية (Sig.) لاختبار t تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك اتفاق من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة ، أي ان العينة تعتقد ان حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة يعطي انطباع إيجابي للمستثمرين، اما الانحراف المعياري لهذه الفقرة فقد بلغ (0.50) وهذا يدل على أن هناك توافقاً في آراء المستجيبين حول هذه الفقرة ، وجاءت بقية الفقرات بينهما بمتوسطات تتراوح بين (4.74) و(4.98) وقيمة احتمالية (Sig.) لاختبار t تساوي (0.000) لذلك تعد هذه الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات كلها قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك اتفاق من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات .

1- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل (مؤشر الحرية الاقتصادية) والمتغير المعتمد (مؤشر الإداء المالي) قيمة مقدارها (0.004) مما يدل على أن لمتغير مؤشر الحرية الاقتصادية القدرة على تفسير ما مقداره (0.4%) من التغيرات الحاصلة في متغير مؤشر الإداء المالي وإن النسبة المتبقية (99.6%) تعود لمتغيرات اخرى لم تدخل بالنموذج، كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل مؤشر الحرية الاقتصادية (B1) إذ كانت SIG. اكبر من 0.05 مما يدل على إنه لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية على مؤشر الأداء المالي

كذلك نلاحظ أن علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة إذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05. وبناءً على هذا يمكن القول بأنه لا توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية على مؤشر الأداء المالي أي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود التأثير.

2- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل (مؤشر الحرية الاقتصادية) والمتغير المعتمد (مؤشر الإمكانات) قيمة مقدارها (0.01) مما يدل أن لمتغير مؤشر الحرية الاقتصادية القدرة على تفسير ما مقداره (1%) من التغيرات الحاصلة في متغير مؤشر الإمكانات وأن النسبة المتبقية (99%) تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل بالنموذج، كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل مؤشر الحرية الاقتصادية (B1) إذ كانت SIG. اكبر من 0.05 مما يدل على إنه لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية على مؤشر الإمكانات كذلك نلاحظ إن علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة إذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها أكبر من 0.05. وبناءً على هذا يمكن القول بأنه لا توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية مؤشر الإمكانات أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود التأثير.

3- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل (مؤشر الحرية الاقتصادية) والمتغير المعتمد (مؤشر الإداء للاستثمار الأجنبي غير المباشر) قيمة مقدارها (0.07) مما يدل على إن لمتغير مؤشر الحرية الاقتصادية القدرة على تفسير ما مقداره (7%) من التغيرات الحاصلة في متغير مؤشر الإداء للاستثمار الأجنبي غير المباشر وأن النسبة المتبقية (93%) تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل بالنموذج، كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل مؤشر الحرية الاقتصادية (B1) إذ كانت SIG. أكبر من 0.05 مما يدل على أنه لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية على مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي غير المباشر كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة إذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05. وبناءً على هذا يمكن القول بأنه لا توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية على مؤشر الإداء للاستثمار الأجنبي غير المباشر أي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود التأثير.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- تتأثر البيئة الاستثمارية في أي دولة ومنها العراق بالعوامل المحيطة بها في الدول المجاورة لها بغض النظر عما إذا كانت هذه العوامل ايجابية مشجعة على الاستثمار، او سلبية تسهم في طرد الاستثمار .
- 2- تتعرض البيئة الاستثمارية في العراق إلى نفور من قبل المستثمرين الأجانب، وكذلك المحللين ويعود السبب في ذلك إلى تردي البنى التحتية مما يؤدي إلى عدم توفر الظروف المناسبة لإقامة المشاريع الاستثمارية كون المشروع الاستثماري يتطلب توفر العديد من المقومات لإقامته من أهمها البنى التحتية
- 3- عدم توفر تسهيلات من الدوائر الحكومية للمستثمرين من خلال تسهيل استخراج رخصة المشروع، كذلك يعد العراق من الدول التي تتفاقم فيها مشكلة الفساد المالي والإداري والرشوة والانتفاف على القوانين مما أدى إلى تعطيل الاستثمار
- 4- أظهرت هذه الدراسة أن للاستثمار الأجنبي دور كبير في تنمية القدرة التنافسية للبلد سواء بين القطاعات الداخلية أم مع البلدان الأخرى
- 5- يعمل الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتوفير فرص العمل فضلاً عن تحسين الدخل المعيشي للأفراد وارتفاع مطرد في الدخل القومي كذلك يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد المضيف ومساعدته في الدخول السوق العالمية
- 6- يعمل الاستثمار الأجنبي غير المباشر على زيادة السيولة في سوق الأوراق المحلية كذلك يعمل على تحسين كفاءة السوق من خلال جعله أوسع وأكثر عمقاً

7- تعد بيئة الاستثمار العراقية بيئة جاذبة للاستثمار ألا إنها تفقر إلى العديد من المقومات التي تجعلها تجتذب الاستثمار الأجنبي

8- أن عملية جذب الاستثمار الأجنبي أصبحت سياسية متبعة في العديد من الدول المتقدمة والنامية وذلك لما تقدمه من حوافز مالية وزيادة في الصادرات، فضلاً عن القدرة على تبني التكنولوجيا الحديثة فضلاً عن العائد على الاستثمار إذ كلما ارتفع العائد كلما زاد الدعم من أجل جذب الاستثمار الأجنبي.

9- يعد الاستثمار الأجنبي غير المباشر عن كونه عملية يقوم بها

المستثمرين من خلال توظيف أموالهم في المحافظ الاستثمارية من دون

أن يكون لهم الحق في الإدارة بل يكون هدفهم الأساس هو تحقيق الربح

بلغ معامل التحديد R^2 بين المتغير المستقل (مؤشر الحرية الاقتصادية) والمتغير

المعتمد (مؤشر الإداء المالي) قيمة مقدارها (0.004) مما يدل على ان لمتغير

مؤشر الحرية الاقتصادية القدرة على تفسير ما مقداره (0.4%) من التغيرات

الحاصلة في متغير مؤشر الإداء المالي وإن النسبة المتبقية (99.6%) تعود

لمتغيرات اخرى لم تدخل بالنموذج، كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة

لمعامل المتغير المستقل مؤشر الحرية الاقتصادية (B1) إذ كانت SIG . اكبر من

0.05 مما يدل على أنه لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية على مؤشر الإداء المالي كذلك نلاحظ أن علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة إذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها أكبر من 0.05. وبناءً على هذا يمكن القول بأنه لا توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية على مؤشر الإداء المالي أي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود التأثير.

10- بلغ معامل التحديد R^2 بين المتغير المستقل (مؤشر الحرية الاقتصادية) والمتغير المعتمد (مؤشر الإمكانيات) قيمة مقدارها (0.01) مما يدل أن لمتغير مؤشر الحرية الاقتصادية القدرة على تفسير ما مقداره (1%) من التغيرات الحاصلة في متغير مؤشر الإمكانيات وأن النسبة المتبقية (99%) تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل بالنموذج، كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل مؤشر الحرية الاقتصادية (B1) إذ كانت SIG. أكبر من 0.05 مما يدل على أنه لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية على مؤشر الإمكانيات كذلك نلاحظ أن علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة إذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها أكبر من 0.05. وبناءً على هذا يمكن القول بأنه لا توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية مؤشراً الإمكانيات أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود التأثير.

ثانياً :- التوصيات

- 1- العمل على وضع خطط واستراتيجيات لتحسين البنى التحتية لتشجيع الأعمال في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية من أجل العمل على جذب رؤوس الأموال الاجنبية وتشجيع رؤوس الأموال المحلية.
- 2- وضع اجراءات مشددة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري كونها تزيد من تكلفة إنشاء المشاريع الاستثمارية ، كذلك العمل على التقليل او الحد من ظاهرة الرشوة من خلال تنفيذ عقوبات في طالبيها ، فضلاً عن أن الارتفاع في كلفة المشروع الاستثماري يؤدي إلى انخفاض الكفاءة فيها وانعدام العدل والمساواة مما يسبب هروب الاستثمارات الأجنبية .
- 3- فسح المجال لأصحاب الاستثمار الأجنبي غير المباشر للاستثمار عن طريق تقديم التسهيلات اللازمة لهم كونهم يعملون على تحقيق الربح دون السيطرة على الإدارة .
- 4- تحسين طرق التداول للاستثمار الأجنبي غير المباشر لأنه يمثل حصة كبيرة في الأقتصاد الحقيقي وكذلك لأنه يمثل مورد مهم للدولة التي تعاني من نقص في رأسمالها.
- 5- تحسين بيئة الاستثمار العراقية وتوفير الظروف الملائمة للمستثمر المحلي والأجنبي لمحاولة تقليل التأثير بالظروف المحيطة بالدولة المجاورة وخصوصا السلبية منها .
- 6- العمل على بناء بيئة استثمارية توافق متطلبات الاستثمار، إذ أن العنصر الأساس في تطور أي مجتمع يعتمد على توفر بيئة استثمارية ملائمة لنمو الاستثمار ، ويتم ذلك من خلال معالجة الأبعاد التي تركز عليها البيئة الاستثمارية والتي تتمثل في البعد الساسي والاقتصادي والأمني .

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1-أبراهيم، طرايش، وأمين، بربري محمد، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط سوق الأوراق المالية، دراسة حالة سوق الأوراق المالية في مصر للمدة 2004-2017 ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد7 ، العدد، 2
- 2-أحمد، موفق و خضير، حلا سامي، 2010، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي) ، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 80
- 3-بتال، أحمد حسين، 2018، ابعاد البيئة الاستثمارية : دراسة حالة العراق، جامعة الأنبار، كلية الادارة والاقتصاد
- 4-بتال، أحمد حسين، 2018، ابعاد البيئة الاستثمارية : دراسة حالة العراق، جامعة الأنبار، كلية الادارة والاقتصاد
- 5-بن حافظ، حمزة، 2011، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008 ،جامعة منتوري- قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
- 6-تميمي، سعدية هلال حسن، 2015، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع أشارة خاصة الى العراق، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد (منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد،
- 7-جاسم، موج عباس و غضب، أمجد كريم و كاطع، عباس هادي، 2021، دور الأبداع المحاسبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 1
- 8-جباري، شوقي، 2015، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي_ ام البواقي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

- تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021
- 9- حافظ، فيصل حبيب، 2005، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير
- 10- حسن، باسم عبد الهادي ، 2012، دور الموازنة العامة في حفز الاستثمار الأجنبي، رئاسة الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار
- 11- حسن، سعدية هلال، 2021، علاقة بيئة الاستثمار بمؤشرات الاقتصاد القومي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 16، العدد 56
- 12- حيالي، عبير ليث وعد الله، 2018، دراسة محددات ومقومات البيئة الاستثمارية في الدول العربية مع أشارة خاصة الى العراق، رسالة دبلوم عالي في العلوم المالية والمصرفية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 13- خلف، بلاسم جميل، 2013، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية
- 14- خلف، محمد عبد الله، 2017، أهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الخاصة في قطاع الاسمنت بإقليم كردستان العراق للمدة (2006- 2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 17
- 15- رشيد، بسمة مؤيد، 2017، البيئة الاستثمارية على وفق مؤشر ممارسة الأعمال_ تحليل استراتيجي الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق، رسالة دبلوم عالي في التخطيط الاستراتيجي (منشور)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم ادارة الأعمال
- 16- صليحة، مفتاح، 2020، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر _دراسة قياسية_ اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي ليابس- سيدي بالعباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
- 17- صوراية، بوخناف، وسلمى، بورودي، 2018، تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العلاقات التجارية الدولية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- 18- طالقاني، شوكت كاظم طالب، 2011، مساهمة المواطن في رسم البيئة الاستثمارية في العراق

- 19- عبادي، بتول مطر، وحبيب، باقر كرجي، 2015، سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 17
- 20- عبد الحكيم، هشام طلعت، 2013، الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأثره في مؤشرات التداول (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية) ،الجامعة المستنصرية العراق
- 21- عزيز، فوزية خدا كرام، 2016 ، الاستثمار الأجنبي في العراق ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية
- 22- عزيز، فوزية خدا كرم ، 2013، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأستاذ، المجلد 2، العدد 207
- 23- علي، ومحمد، باصور، 2015، الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد3
- 24- عواد، خالد روكان، و عبد، فراس خميس، وحמיד ، منار سامي، 2020، تحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنشيط المشاريع الصغيرة في العراق للمدة 2004-2018، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد، 52 (ج2)
- 25- عيساوي، حنان خالد حنش، 2016، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة :سوق العراق للأوراق المالية وسوق عمان انموذجا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد .
- 26- عيش، زهيرة و لعمامري، سارة، 2017، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب للمدة 2000-2015 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- 27- عيشاوي، علي، 2018، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر _ بسكرة_ ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير

- تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة 2017-2021
- 28- فرحان، عبير نوري، 2021، بيئة الاستثمار العراقية ومدلى ملائمتها لأقامه المناطق الصناعية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد
- 29- كمال، خلود، و طلحي، سماح، 2021، أثر الاستثمار الأجنبي المحفظي على حجم التداول في بورصة عمان ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد 8، العدد 2
- 30- محمد، أياد طاهر، و أحمد، صلاح حسن، 2013، الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسة على تداول الأسهم العادية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي، العدد الخاص بمؤتمر الكلية
- 31- محمد، حاكم محسن، 2008، تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي الأجنبي في العراق، مجلة جامعة أهل البيت، العدد (6)
- 32- محمد، سيف عبد الجبار، و رياض، مصطفى محمد، 2013، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الجامعة
- 33- مسجت، فايزة حسن، و مكى، بان ياسين، 2021، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 10، العدد
- 34- موالى، سيماء محمد أمين عبد اللطيف، 2020، أهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار النفطية الى العراق، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية
- 35- موسوي، حنان عبد الخضر، الموسوي، عبد الوهاب محمد جواد، بخيت، حيدر نعمة، 2017، أثر عدم الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق، مجلة جامعة جيهان للعلوم، المجلد 1، العدد 3
- 36- موسوي، حيدر يونس والحلاوي، آيات صالح، 2020، تأثير الاستثمار الأجنبي على سيولة الأوراق المالية ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 16، العدد 64 .

ثانياً :- التقارير والقوانين

- 1- قانون المنافسة وفق المادة رقم(2) (14) لسنة 2010 تم الحصول عليه من قانون المنافسة وفق المادة رقم(2) (14) لسنة 2010 تم الحصول عليه من

<http://wiki.dorar-aliraq.net>

2- قانون حماية المستهلك وفق المادة رقم(3) سنة 2017، تم الحصول عليه من وزارة الصناعة والتموين، مديرية حماية المستهلك، ص2

قانون التعريف الكمركية، المادة رقم (1) لقانون 22 لسنة 2010 تم الحصول عليه من خلال

<http://wiki.dorar-aliraq.net>

3- قانون حماية الصادرات تم الحصول عليه من خلال قانون التجارة العراقي رقم (30) وفق المادة (5) لسنة 1984 تم الحصول عليه

من خلال <http://investpromo.gov.iq>

4- قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) وفق المادة رقم (1) تم الحصول عليه.

<http://wiki.dorar-aliraq.net>

5- قانون حماية الملكية الفكرية رقم (3) لسنة (1971) وفق المادة رقم (7) تم الحصول عليه

<http://law.uobabylone.edu.iq>

17- قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) وفق المادة رقم (2) تم الحصول عليه من

<http://iraqld.e-sjc-services.iq>

ثالثاً: - المصادر الأجنبية

1. Altzinger, Wilfrid,& bellak, christian, 1999, direct versus indirect (fdi), Vienna Univercity of economicand business
2. Sekhri, isha, 2017, foreign direct investments and indirect foreign investments, seminar on fema wirs Mumbai
3. World bank groub, 2020, doing business
4. The heritage foundation, 2022, index of economic freedom.
5. The legatum institute in partnership with templeton world charity foundation, 2019, global index of economic openness,
6. Transparency international, 2020, corruptions index